ضوابط الجرح والتعديل في تقدمة المعرفة للجرح والتعديل للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ

د. حسن بن راضي بن سعد الصاعدي*

سلم البحث في ١٤٤١/٣/١٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤١/٤/١٠هـ

ملخص البحث:

من الأهمية بمكان عند دراسة أحوال الرواة، لتقبل أو ترد رواياتهم، دراسة قواعد الجرح والتعديل، وقد كان لعلماء السلف جهد ملموس في ذلك، حفاظا على سنة رسول الله ﷺ، من أن يرويها كذاب أو مختلق أو مختلط الفكر والذاكرة، وكان لابن أبي حاتم أثر كبير في وضع ضوابط لجرح الرواة وتعديلهم، يتضح هذا من كتابه (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل)، فرأيت أن من المناسب دراسة هذا الكتاب لاستجلاء ما فيه من ضوابط، للحكم على رواة الأحاديث، فكان هذا البحث الذي يميط اللثام عن ذلك.

Abstract:

It is important when studying the conditions of the narrators, to accept or narrate their narratives, the study of the rules of wound and amendment, has been a predecessor scientists a tangible effort in that, in order to preserve the Sunnah of the Messenger of Allah, peace be upon him, to be told by a liar or fabricated or mixed thought and memory, was the son Abu Hatim had a great impact in the development of controls for wounding the narrators and their amendment, this is evident from his book (the introduction of knowledge to the book of wound and amendment), I saw that it is appropriate to study this book to clarify the controls, to judge the narrators of the hadiths, was this research, which reveals that.

المقدمة:

الحمد لله استفتاحًا واستنجاحا، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد غدواً ورواحاً، أما بعد: فإن من القواعد المقررة أنّ من عمل عملاً وأتاه من بابه كان أدعى لأن يُكتب له فيه النجاح والتوفيق، بل لا يكاد ذلك يخطئ المحز بإذن الله تعالى. ولَمَّا كان كتاب ابن أبي حاتم من أهم كتب الجرح والتعديل، فقد اخترت تقدمته ومقدمته(١) للنظر في ضوابط الحرج والتعديل من خلال كلام الأئمة، ما استخرجت منها أهمَّ ما ظهر لي من ضوابط الجرح والتعديل، وأيّدت ما يحتاج منها إلى تأييد، وسرت في ذلك بسير كتاب ضوابط الجرح والتعديل الذي صنّفه الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ﷾

* أستاذ مساعد بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

واستفدت من ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي للأخ محمد الثاني –وفقه الله–.

إلاَّ أنَّ ضيق الوقت وما يزاحم هذا الموضوع من مواد دراسية ومشاغل أسرية قد كانت من المعوقات التي ينبغي أن لا تغيب عمّن رأى في هذا العمل خللاً وتقصيراً، والخير أردت وللاستفادة والإفادة بحثت، وعقدت الكلام فيه في أربعة فصول:

الفصل الأول: في ترجمة ابن أبي حاتم وكتابه. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في ترجمة ابن أبي حاتم.

المبحث الثاني: في كتاب تقدمة المعرفة للجرح والتعديل وميزته.

الفصل الثاني: فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وحكم تعارض الجرح مع التعديل، وفيه مبحثان.

المبحث الأول: فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: في تعارض الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: فيما يختص بالعدالة. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الكذب والتهمة به.

المبحث الثاني: في البدعة.

الفصل الرابع: فيما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في التدليس.

المبحث الثاني: في الرواية عن الضعفاء والمتروكين.

وأسأل الله بمنِّه وكرمه أن يجعل في البحث فائدة، والله الموفق للصواب، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول
ترجمة ابن أبي حاتم وكتابه
المبحث الأول: ترجمة ابن أبي حاتم

إنّ من أهم المصادر التاريخية في تراجم الشيوخ ما كتبوه هم عن أنفسهم من جميع الجوانب، أو بعضها، يلي ذلك ما سطره تلاميذهم من أعمالهم وأحوالهم وشيوخهم ونحو ذلك، ثم يأتي بعد ذلك ما دوَّنه المؤرِّخون عنهم ف كتب التأريخ والتراجم ونحوها، ويختلف كلُّ مصدر –غالباً– عن غيره في قيمة ما يُقدمِّه من معلومات عن ذلك الشيخ، وأولُ من وقفت عليه[٢] ترجم لابن أبي حاتم: القاضي أبو

الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ) في كتابه طبقات الحنابلة[٣]، حيث قال في ترجمته: (عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، أبو محمد الإمام ابن الإمام الحافظ أبو حاتم، سمع صالح بن أحمد، وأحمد بن أصرم، وأبا زرعة وأباه، وأحمد بن سنان القطان، وأحمد بن منصور الرمادي، ويونس بن حبيب الأصبهاني، وغيرهم.

ورحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده، وصنف التصانيف، من جملتها: كتاب السنة، والتفسير، وكتاب الرد على الجهمية، وفضائل إمامنا أحمد، وغير ذلك.

أخبرنا الشيخ الإمام عبد الرحمن بن منده- فيما كتب إلينا- قال: أخبرنا محمد بن محمد بن الحسن قال: أخبرنا أبو محمد بن حبان أبو الشيخ، قال في تاريخه: مات أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة).

ثم جاء بعد أبي يعلى: الإمام أبو القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ) فترجم له في تاريخ دمشق، فأطال في ترجمته فزاد على أبي يعلى أشياء يأتي التنبيه عليها عند ذكرها.

روى بسنده عن محمد بن عبد الله البغدادي، وقال: كان من منة الله على عبد الرحمن انه ولد بين قماطر العلم والروايات وتربى بالمذكرات مع أبيه (٣) وأبي زرعة فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير ويعنيان به فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم فترعرع في (٤) ذلك ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته يعرف له ذلك وتقدم بحسن فهمه وديانته وقديم سلفه.

قال الخطيب الرازي: كان لعبد الرحمن ثلاث رحلات رحلة مع أبيه في سنة حج سنة خمس أو ست وخمسين في رجوعه من الحج ثم حج ثانية بنفسه مع مشايخ من أهل العلم في الستين ومائتين. والرحلة الثانية بنفسه إلى مصر ونواحيها والشام ونواحيها في الثنتين والستين والرحلة الثالثة إلى أصبهان إلى يونس بن حبيب وأسيد بن عاصم وغيرهما سنة أربع وستين.

ثم ذكر من شيوخه: محمد بن يعقوب الدمشقي، يزيد بن محمد بن عبد الصمد، وسعد بن محمد البيروتي، وأبا العباس عبد الله بن محمد بن عمر البصري، وإسماعيل بن يحيى المزني، وبحر بن نصر الخولاني، وأحمد بن عبد الرحمن بن

وهب، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والربيع بن سليمان، وأبا سعيد الأشج، والحسن بن محمد بن الصباح، والحسن بن عرفة، وهارون بن إسحاق الهمداني، ومحمد بن عبد الله بن يزيد بن المقرئ، ومحمد بن مسلم بن واره، وعبد الله وصالح ابني أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن الأصبهاني.

وذكر بعض مسموعاته من الكتب فقال: فرزق السماع الكثير، مثل كتب ابن وهب بأسرها، وكتب الشافعي ﷺ وحديث سائر الشيوخ وفوائدهم.

ثم ذكر تلاميذه فقال: روى عنه أبو الحسين محمد بن عبد الله والد تمام، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البصير، وأبو أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد البحيري، ويوسف وأحمد ابنا القاسم الميانجي، والعلاء بن حملويه، وأَبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن يزداد الرازي، وأبو القاسم إبراهيم بن محمد النصر آباذي الصوفي، وأبو سعيد عبد الله ابن محمد بن عبد الوهاب الرازي. وذكر صلاحه وطرفاً من عبادته.

ثم جاء بعدهما ابن الأثير (٦٣٠هـ) فذكر في كتابه الكامل[٤] في أحداث سنة سبع وعشرين وثلاثمائة عدة حوادث ذكر منها وفاة ابن أبي حاتم، ولم يزد على ذلك.

ثم جاء بعدهم الإمام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) فترجم له في الميزان[٥] وزد على من تقدَّمه ذكر: كتاب العلل من مصنفاته، وإنّما ذكره في الميزان ليدفع شبهة رميه بالتشيع.

قال: (وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان: الأعمش، النعمان ابن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم).

كما ترجم له أيضاً في تذكرة الحفاظ[٦]، وزاد في نسبه ذكر اسم جدِّه الأعلى (المنذر) ونسبته إلى تميم، وزاد أيضاً على من تقدّمه ذكر تاريخ ولادته وبعض شيوخه وتلاميذه.

فذكر من شيوخه: علي بن المنذر الطريقي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه.

وذكر من تلاميذه: أبا الشيخ بن حيان، وأبا أحمد الحاكم، وعلي بن عبد العزيز، وعبد الله بن محمد بن أسد، وأبا علي محمد بن عبد الله الأصبهاني، وإبراهيم

بن محمد بن يزداد، وعلي بن محمد القصار.

وترجم له أيضاً في سير أعلام النبلاء[٧] فزاد ذكر الخلاف أو الشك في سنة ولادته فقال: (ولد سنة أربعين أو إحدى وأربعين). وزاد في شيوخه الزعفراني، إبراهيم المزني، وسعدان بن نصر. وزاد في تلاميذه ابن عدي.

ثم جاء بعدهم السبكي (ت٧٧١هـ) فترجم له في كتابه طبقات الشافعية[٨]، وزاد في ذكر مصنفاته: كتاب مناقب الشافعي، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، والفوائد الكبير، وفوائد الرازيين، وتقدمة الجرح والتعديل.

ثم جاء الحافظ ابن حجر فترجم له في لسان الميزان[٩]تبعاً لأصله، فزاد نقل توثيق مسلمة بن القاسم له.

ثم جاء ابن العماد (ت١٠٨٩هـ) فترجم له في كتاب شذرات الذهب[١٠]، ذكر مكان وفاته فقال: (توفي بالري).

ثم جاء بعد هؤلاء وغيرهم ممن لم أطَّلع على كتبهم الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، فترجم له في الأعلام[١١]، وذكر ما يوافق تاريخ ولادته وموته بالميلادي، وأنّه في (٨٥٤-٩٣٨م) ونسب له كتاب زهد الثمانية من التابعين[١٢].

ثم جاء د. رفعت فوزي عبد المطلب، فعمل دراسة علمية عن ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، وهي مطبوعة في مجلد. وقام بعض الباحثين في الجامعة الإسلامية بدراسة ابن أبي حاتم وجهوده في بيان عقيدة السلف، ونوقشت الرسالة.

المبحث الثاني
في كتاب تقدمة المعرفة للجرح والتعديل وميزته

هذا الكتاب بمنزلة الأساس أو التمهيد لكتاب الجرح والتعديل افتتحه المؤلف ببيان الاحتياج إلى السنة وأنها هي المبيِّنة للقرآن، ثم ببيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم، وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة وأنّ معرفة الصحيح والسقيم ومعرفة أحوال الرواة إنمّا يتمكن منها الأئمة النقاد، ثم أشار إلى طبقات الرواة وذكر نبذة في تنزيه الصحابة وتثبيت عدالتهم ثم بالثناء على التابعين، ثم ذكر أتباعهم، وذكر مراتب الرواة، ثم ذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم، ثم تخلّص إلى مقصود الكتاب وهو شرح أحوال مشاهير الأئمة كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم، وساق لكل واحد من الأئمة ترجمة مبسوطة تشمل على بيان علمه وفضله ومعرفته ونقده وغير ذلك من أحواله، وجاء

في ضمن ذلك فوائد عزيزة جدًّا في النقد والعلل، ودقائق الفنِّ لا توجد في كتاب آخر[١٣].

وقد طبع هذا الكتاب في حيدر آباد الدكن بالهند سنة (١٣٧١هـ) مع كتاب الجرح والتعديل، وقد اعتمد في تحقيقه على:

١- نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملا بإستانبول تحت رقم: (١٤٢٧) وهي شاملة للتقدمة والكتاب، ولكن المعلمي ﷺ اكتفى بالاستفادة من التقدمة فقط.

٢- نسخة محفوظة في الدار المصرية تحت رقم: (٨٩٢) وهي ناقصة.

٣- نسخة محفوظة في مكتبة كوبرلي بإستانبول تحت رقم: (٢٧٨) وهي نسخة كاملة للتقدمة والكتاب، وقد طُبع أخيراً طبعة محققة[١٤].

الفصل الثاني
فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل
وحكم تعارض الجرح مع التعديل

المبحث الأول: فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

اعتمد ابن أبي حاتم فيمن يعتمد على قوله في الجرح والتعديل صفة الراوي، فجعلهم على مراتب أربع:

الأولى: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث. فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتجُّ بحديثه ولا كمه في الرجال.

الثانية: العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتجُّ بحديثه ويوثق في نفسه.

الثالثة: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة، فهذا يُحتجُّ بحديثه.

الرابعة: الصدوق الورع المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتجُّ بحديثه في الحلال والحرام[١٥].

وأصحاب المراتب الثلاث الأخيرة وإن اختلفوا في مراتب قبول أحاديثهم إلاَّ أنّهم من حيث قبول جرحهم وتعديلهم وكلامهم في الرجال مرتبة واحدة؛ إذ لا يُقبل في الجرح والتعديل غير كلام المرتبة الأولى كما قرّره ابن أبي حاتم[١٦].

المبحث الثاني: تعارض الجرح والتعديل

الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل، تقديم الجرح والمفسر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهم[١٧]، لكن هذا الأصل مقيّد بضوابط منها:

الأول: النظر في الأسباب الموجبة للجرح.

قد يجرح أحد النقاد الراوي لمغمز لا يُعد مثله جرحاً مسقطاً للعدالة. قال ابن أبي حاتم: (نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي-يعني ابن المديني- قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً فتركه. قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان فكره السماع منه من أجل ذلك)[١٨]. وقد ردّ الذهبي هذا الجرح فلم يعتبره مما يقدح في عدالة الراوي، بل ولا مما يجرح به حيث قال: (هذا لا يوجب غمز الراوي)[١٩].

وقد أصاب الذهبي، فإنّ مثل هذا السبب لا يمكن أن يُجرح به، وذلك لاختلاف السلف في معنى التغني بالقرآن وتحسين الصوت به المأمور به في الأحاديث والآثار الصحيحة[٢٠]. وبناء على ما ذكر اختلفوا في جوزا القراءة بالألحان فأجازها قوم ومنعها آخرون، ومحل الخلاف في ذلك عندهم ما لم تخرج الألحانُ القراءة عن حد الأداء.

قال الحافظ ابن حجر -بعد ذكره لخلاف العلماء في هذه المسألة-: (والذي يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فإن لم يكن حسنا فليحسنه... ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء[٢١] ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء فإن وجد من يراعيهما معا فلا شك في أنه أرجح من غيره لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء)[٢٢].

وإذا ثبت عن السلف الخلاف في هذه المسألة لم يجز أن يجرح بها مع احتمال أن يكون ذلك فهو فهم الراوي من الحديث، ولاحتمال أن يكون مما لا يخرج عن حدِّ الأداء وحينئذ فهو الأولى والأحسن كما قال الحافظ ابن حجر. ويظهر أنّ شعبة كان يكره ذلك سدًّا للذريعة أمام المبطلين من أصحاب الأهواء والألحان المبتدعة متأثّراً في ذلك بشيخه أيوب ﷺ. يوضّح ذلك ما أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام، عن يحيى بن سعيد، عن شعبة قال: نهاني أيوب أن أُحدِّث بهذا الحديث (زيِّنوا القرآن بأصواتكم).

قال أبو عبيد: (إنما كره أيوب فيما نرى أن يتأول الناس بهذا الحديث الرخصة

في هذه الألحان المبتدعة فلهذا نهاه أن يحدِّث به)[٢٣].

قال ابن كثير: (ثم إنّ شعبة ﷺ روى الحديث متوكِّلا على الله كما روي له، ولو تُرك كل حديث يتأوله مبطل لترك من السنة كثير، بل قد تطرّقوا إلى تأويل آيات كثيرة من القرآن، وحملوها على غير محاملها الشرعية المرادة، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله)[٢٤].

والحاصل أنَّ خوف شعبة وشيخه من أن يفهم الناس من هذا الحديث جواز القراءة بالألحان المبتدعة لا يمنع من القراءة بالألحان، ولا يجرح من قرأ بها خصوصاً إذا كان ذلك فهمه ولم تخل القراءة بالألحان حينئذ بالأداء كما تقدم. فدلّ هذا على أنّ جرح شعبة لهذ الراوي بسبب قراءته بالألحان تشدّد ظاهر إذ لا مغمز في ذلك على الراوي لاحتمال أن تكون قراءته بالألحان تلك لم تخرج عن حدّ الأداء فتكون هي الأفضل في حقه كما قرره الحافظ بن حجر.

ومن هنا كان التحقيق هو ما ذهب إليه الذهبي من أنّ مثل هذا المغمز لا يعد جرحاً تفسد معه عدالة الراوي، بل هو دليل على تشدد الناقد مما يستحق به أن يوضع في مرتبة المتشددين في الجرح والتعديل لذا كان التعويل ينبغي أن يكون على سبب الجرح هل هو مما يُجرح به أم لا، ولعله بسبب استقراء أسباب الجرح والتعديل عند العلماء قسمهم الذهبي إلى ثلاثة أقسام[٢٥]. فمن رآه يجرح الرواة بما لا يعد مثله جارحاً صنّفه في المتشددين، ومن رآه معتدلاً في التوثيق ومنصفاً في الجرح صنفه في المعتدلين، ومن رآه متساهلاً في التوثيق والجرح صنّفه في المتساهلين.

وهذا التقسيم وإن كان له أثره عند التعارض إلا أنّه لا يصلح أن يكون ضابطاً عاماً لأنّ الذهبي لم يستوعب أصحاب كل صنف وإنما يمكننا إلحاق كل ناقد بصنفه بالنظر في الأسباب الموجبة للجرح عنده فلذلك اخترتُ أن يكون النظر في الأسباب هو الضابط، والله أعلم.

الثاني: يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة بقدر اطِّلاعهم على حال الراوي وحديثه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (نا أبي نا إبراهيم بن الوليد بن سلمة الطبراني نا أبو مسهر نا يزيد بن السمط قال كان الأوزاعي يقول: ما احد اعلم بالزهري من قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل.

قال أبو محمد: لم يكن الأوزاعي وقف على كتابه معمر عن الزهري فأنه

أكثرهم رواية عنه ولا وقف على كتابة عقيل ويونس وإنما شاهد من قرة ما كان يورده عليه فتصور صورته عنده أنه أعلمهم بالزهري، ويحتمل أنه عني أنه كان عالما بأخلاق الزهري ولم يرد أنه كان عالما بحديث الزهري والله أعلم)[٢٦].

فالأوزاعي قد شاهد من قرة علماً بالزهري جعله يفضله على معمر ويونس وعقيل وهم أعلم بالزهري من قرة، ولمّا لم يطلع الأوزاعي على ذلك من حالهم ففضل قرة عليهم.

الثالث: اعتبار قول أهل بلد الراوي فيه.

قال ابن أبي حاتم: (نا علي بن الحسين بن الجنيد، قال: كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم)[٢٧]. وذلك جرياً على قاعدة أنّ أهل بلد الراوي أعلم بحاله كما صرّح به غير واحد من العلماء.

روى الخطيب بنده عن خالد بن خداش أنّه قال: (سمعت حماد بن زيد، يقول: كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ونحدث عنه ونحسن عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول، قال: وكان يقول: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل). قال الخطيب: (قال الخطيب: لما كان عندهم زيادة علم بخبره، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه، دون ما أخبر به الغريب من عدالته)[٢٨].

الرابع: قد يقع التعديل والتجريح من الأئمة عل سبيل الوهم والغلط.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: كان ابن عيينة يقدم الأحوص بن حكيم على ثور في الحديث، قال: وغلط ابن عيينة، الأحوص منكر الحديث، وثور صدوق)[٢٩]. ويلتحق به الخطأ في الأسماء الذي ربما أدّى إلى توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (نا صالح، نا علي، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان سفيان يعجب من حفظ عبد الملك، قال صالح قلت لأبي هو عبد الملك بن عمير؟ قال: نعم. قال أبو محمد فذكرته لأبي فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ)[٣٠].

الخامس: مراعاة اصطلاحات الأئمة في ألفاظ الجرح والتعديل

قال ابن أبي حاتم: (نا أحمد بن سنان الواسطي، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف فيقول رجل صالح، الحديث

يغلبه، يعني أن شهوة الحديث تغلبه)[٣١].

قال السخاوي: (وهذا يقتضي أنّها-يعني صالح الحديث- هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء)[٣٢].

السادس: التأني في الأخذ بكلام الأقران في بعضهم البعض.

وقد وضع المحدثون هذا الضابط لما وجدوه بالاستقراء أنّ القرين قد ينال من قرينه لجفوة بينهما أو تنافس[٣٣]. قال ابن أبي حاتم: (نا مسلم بن الحجاج النيسابوري، حدثني إسحاق بن راهويه، نا يحيى بن آدم، نا ابن إدريس، قال: كنت عند مالك بن أنس فقال له رجل: يا أبا عبد الله إني كنت بالري عند أبي عبيد الله- يعني الوزير- وثَمَّ محمد بن إسحاق فقال ابن إسحاق اعرضوا عليَّ علم مالك فإني بيطاره، فقال مالك: دجال من الدجاجلة يقول اعرضوا عليَّ عليَّ)[٣٤].فهذه الرواية حملها على أنها سورة غضب أولى من تكذيب ابن إسحاق. قال المروزي: (ولذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلّم به في نسبه وعلمه)[٣٥].

فكلام الأقران يُطوى ولا يروى، فإن ذُكر تأمَّله المحدث فإن وجد له متابعاً وإلاّ أعرض عنه[٣٦].

السابع: التأني في الأخذ بقول من أطلق الضعف على من تغيّر حاله حتى يعرف هل حكمه عليه قبل التغير أو بعده.

الفصل الثالث
ما يختص بالعدالة
المبحث الأول: الكذب والتهمة به

إنّ من أشد موجبات ردّ خبر الراوي كذبه في الحديث النبوي ثمَّ تهمته بذلك، وفي درجتها كذبه في غير الحديث النبوي[٣٧]. قال الحافظ: (ثم الطعن يكون بعشرة أشياء-فرتَّبها على الأشد فالأشد في موجب الردّ على سبيل التدلي جاعلاً أوَّلها الكذب-فقال: إمّا أن يكون بكذب في الحديث النبوي متعمِّداً لذلك...[٣٨]، والكذاب من كذب على النبي ﷺ متعمِّدا ولو مرة واحدة، وحديث الكذاب يسمى الموضوع)[٣٩].

والتهمة بالكذب: هي أن يروي الراوي حديثاً يتفرد به، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهو دون الأول[٤٠].

ومن ضوابط مسألة كذب الراوي:

الأول: أنّه قد يرمى الراوي بالكذب بناء على أمر ثبت عنه خلافه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ، نا إبراهيم ابن المنذر عن ابن عيينة أنه قال: ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال: يقولون إنَّه كذاب، قال: لا تقل ذاك)[٤١].

وقال البرذعي: (حدثنا محمد بن داود، ثنا إبراهيم بن المنذر، قال: قال لي سفيان ابن عيينة: ما يقول أهل المدينة في محمد بن إسحاق؟ فأخبرته. فقال: إني لأعرفه منذ نحو سبعين سنة ما سمعت أحداً يذكر فيه إلاّ القدر)[٤٢].

فدلّت الرواية الثانية على أنّ المقصود بأصحابك في الرواية الأولى هم أهل المدينة. فنظرنا في كلام أهل المدينة فوجدنا تعيين هشام ومالك ممن كذبه من أهل المدينة. فأمّا هشام بن عروة فقد أخرج ذلك عنه الخطيب، فقال: أخبرنا علي بن طلحة قال: أنبأنا أبو الفتح الطرسوسي قال: أنبأنا محمد بن داود قال: نبأنا عبد الرحمن بن يوسف قال: وروي عن يحيى بن سعيد القطان قال: سمعت هشام بن عروة–وذكر محمد بن إسحاق– فقال: العدو لله الكذاب، يروي عن امرأتي من أين رآها؟!)[٤٣].

– وقال ابن أبي حاتم: (نا أبي، حدثني مقاتل عن أبي داود–يعني الطيالسي– قال: ذاك كذاب)[٤٤].

– وروى الخطيب أنّه قيل له: (إنّ ابن إسحاق محدث بكذا وكذا عن فاطمة قال: كذب الخبيث)[٤٥].

– وقال العقيلي: (حدثني الفضل بن جعفر، حدثنا عبد الملك بن محمد، حدثني سليمان بن داود، قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال: قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب بن خالد، فقلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك بن أنس: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر، ودخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها حتى لقيت الله عز وجل)[٤٦].

– قال الذهبي: (معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه، ولكن هذه الخرافة من صنعة سليمان، وهو الشاذكوني –لا صبحه الله بخير– فإنه –مع تقدمه في الحفظ– متهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية.

ويبين لك بطلانها: أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خلق بعد، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة، وأسند... منه، وصح أنَّ ابن

إسحاق سمع منها)[٤٧].

قلت: وممن أثبت سماعه منها: سفيان بن عيينة.

قال ابن أبي حاتم: (نا صالح بن أحمد، نا علي، قال: سمعت سفيان، وسئل عن محمد بن إسحاق، قيل له: لم يرو أهل المدينة عنه، فقال سفيان: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً. قلت لسفيان كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته وأنَّه دخل عليها)[٤٨].

وأخرج أبو سهيل أحمد بن محمد القطان في حديثه بسنده عن سفيان، قال: سألت محمد بن إسحاق قلت: إنّ هشام بن عروة حدّنا عن فاطمة بن المنذر بأربعة أحاديث، قال: فهل سمعتها؟ قال: نعم، أتيتها فأخبرتني بها. فذكرنا ذلك لهشام بن عروة، فقال: وكيف دخل على امرأتي فسمعها منها)[٤٩].

قال الذهبي: (وهو (أي ابن إسحاق) صادق في ذلك بلا ريب). كما روى الخطيب بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثت أبي بحديث ابن إسحاق فقال: وما ينكر هشام لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له. قال عبد الله: أحسبه قال: ولم يعلم)[٥٠]. فهذه الرواية عن الإمام أحمد تدل على احتمال سماع ابن إسحاق وما أنكره هشام معترض بالإمكان[٥١].

وروى البخاري عن بعض أهل المدينة قال: قال لي بعض أهل المدينة: (إنّ الذي يذكر عن هشام بن عروة لو صحّ عن هشام جائز أن تكتب إليه، فإنّ أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً...وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب، وهشام لم يشهد)[٥٢]. وإنما رجحوا احتمال كونها كتبت له أو سمع منها من وراء حجاب لأنّه أولى من ادعاء الكذب بلا بينة واضحة.

وقال ابن حبان: (وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها سمعوا صوتها وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عيانا وكذلك بن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها فهذا سماع صحيح والقادح فيه بهذا غير منصف)[٥٣].

وقال الذهبي: (والرجل فما قال إنه رآها، أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم؟ هذا مردود، ثم قد روى عنها محمد بن سوقة، ولها رواية عن أم سلمة وجدَّتها أسماء)[٥٤]. وقال: (ويحتمل أنها كانت إحدى خالات ابن إسحاق من الرضاعة فدخل عليها، وما علم هشام بأنها خالة له أو عمّة)[٥٥]. وأما تكذيب مالك له فقد أخرجه العقيلي فقال: حدثنا أحمد الأبار، حدّثنا إبراهيم بن زياد، قال: حدثنا حسين بن عروة، قال: سمعت مالك بن أن يقول: (محمد بن إسحاق كذاب)[٥٦].

قال ابن أبي حاتم: (نا مسلم بن الحجاج النيسابوري، حدثني إسحاق ابن راهويه، نا يحيى بن آدم، نا ابن إدريس، قال: كنت عند مالك بن أنس فقال له رجل: يا أبا عبد الله إني كنت بالري عند أبي عبيد الله –يعني الوزير– وثَمَّ محمد بن إسحاق فقال ابن إسحاق اعرضوا عليَّ علم مالك فإني بيطاره، فقال مالك: دجال من الدجاجلة يقول اعرضوا عليَّ)[٥٧].

وتكذيب مالك له في هذه الرواية لا يخلو من حالين:

الأول: أن يكون اعتمد على تكذيب هشام بن عروة له، وقد تقدّم أنّ مستند هشام هو توهمه عدم سماع ابن إسحاق من امرأته، وحينئذ ينقض تكذيب مالك له بما نقض به كلام هشام المتقدّم، وقد استبعد الذهبي هذا الاحتمال.

الثاني: أن يكون مالك كذبه من غير استناد إلى كلام هشام أو غيره، وكلامه فيه حينئذ محمول على كلام الأقران.

قال الذهبي: (لسنا ندَّعي في أئمَّة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنَفَس حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أنَّ كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر، لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كلٌّ منهما قد نال من صاحبه، لكن أَثَّر كلامُ مالك في محمد بعض اللين، ولم يُؤثِّر كلامُ محمد فيه ولا ذرَّة، وارتفع مالك وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير...)[٥٨].

الثاني: إطلاق الكذب على الراوي إذا حدَّث بما لا يحفظ:

قال عبد الرحمن: (نا أبي، نا علي بن محمد الطنافسي قال: سمعتُ أبا أسامة يقول: إنّ الرجل ليكون صالحاً ويكون كذاباً –يعني يحدّث بما لا يحفظ–)[٥٩].

الثالث: إطلاق الكذب على الراوي ولو كان كذبه في غير الحديث النبوي:

قال ابن أبي حاتم: نا أبو زرعة، نا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثني معن

ومحمد بن صدقة أو أحدهما قال: كان مالك يقول: (لا يؤخذ العلم من أربعة، رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به)[٦٠].

وأخرجه الخطيب في الكفاية من طريق إبراهيم به، وفي لفظ عنده: (ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتّهم أن يكذب على رسول الله ﷺ)[٦١]. قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول سمعت يحيى بن المغيرة قال سألت جريرا عن أخيه [أنس- ٣] فقال: لا يكتب عنه فإنه يكذب في كلام الناس وقد سمع من هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ولكن يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه)[٦٢].

ولا يوجد في كتب الرجال من هذا الصنف إلاّ القليل النادر؛ لأنّ مؤلفي كتب الرجال اهتمّوا بذكر تراجم من له رواية عن رسول الله ﷺ، وأما الذي يكذب في حديث الناس وليس له رواية، فلم يذكروه في كتب الرجال[٦٣].

المبحث الثاني: البدعة

البدعة: هي الحدث في الدّين بعد الإكمال[٦٤]، وتنقسم إلى قسمين، بدعة عَقدية، وبدعة تعبُّدية. فالبدعة العقدية: هي اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة[٦٥]. والبدعة التعبُّدية: هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى[٦٦].

والبدعة من أسباب الطعن في الراوي، وهي قسمان: بدعة مكفِّرة[٦٧]، وبدعة غير مكفِّرة[٦٨].

ولا شبهة أنّ المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته؛ لأنّ شرط الرواية الإسلام[٦٩].

قال الحافظ ابن كثير: (لا إشكال في ردّ روايته)[٧٠]. وأما المبتدع الذي لا يكفر ببدعته فالعمدة على قبول روايته ظن الصدق زكون الراوي مصوناً من الكذب. قال ابن أبي حاتم: (نا بِشْرُ بن مسلم بن عبد الحميد الحمصي، نا حيوه- يعني ابن شريح- نا بقية قال: قلت لشعبة: لِمَ تروى عن عمرو بن مرة وكان مرجئا؟ قال: كان أصغر القوم وأكثرهم علما)[٧١].

وفي نسخة (أصدق) بدل (أصغر)[٧٢]، وهو الأليق بالسياق؛ لأنّ قوله (أصدق) أنسب في قبول شعبة لخبره، فلا عبرة بالصغر كما لا عبرة بكثرة العلم مع البدعة. وروى ابن أبي حاتم أيضا بسنده عن بقية قال: قلت لشعبة لم ترو عن حماد بن أبي سليمان وكان مرجئا؟ قال: كان صدوق اللسان)[٧٣].

وفي هذه الرواية دليل على أن المعيار عند شعبة في قبول خبر المبتدع هو الصدق مما يرجح عبارة (صادق) في الرواية السابقة، وهذه قاعدة جرى عليها الأئمة في اعتبار قبول خبر المبتدع إن علم منه الصدق.

قال الصنعاني: (وَقد قَالَ الْحَافِظ ابْن حجر فِي مُقَدّمَة فتح الْبَارِي إِنَّه لَا أثر للتضعيف مَعَ الصدْق والضبط[٧٤] انْتهى، وهما مظنتا حُصُول الظَّن بِصدق الرَّاوِي وَرووا عَن الْخَوَارِج وهم أَشد النَّاس بِدعَة لأَنهم يكفرون من يكذب فقبولهم لحُصُول الظَّن بخبرهم)[٧٥].

الفصل الرابع
ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً
المبحث الأول: التدليس

والتدليس قسمان:

أحدهما: تدليس الإسناد. وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنّه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنّه قد لقيه وسمعه منه، ثمَّ قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان ولا حدّثنا وما أشبهها، وإنما يقول قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[٧٦].

واختلف العلماء في حكم الرواية عمن وصف بتدليس الإسناد.

فقال قوم بردِّ خبر المدلس مطلقاً سواء بيَّن السماع أو لم يبيّنه، وقال آخرون بقبول خبر المدلِّس مطلقا صرّح بالسماع أو لم يصرِّح، وقال آخرون: إن صرَّح المدلِّس بالسماع قُبل منه وإلّا فلا، وهذا هو الذي صححه الخطيب وابن الصلاح[٧٧].

ويلحق بالتصريح بالسماع عندهم ما كان من رواية من حملت روايته عمن عنعن على السماع لتحققه من سماعه. ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن يحيى القطان قال: (كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا نحتج أن نقول عن ذلك الرجل

أنّه سمع فلاناً قد كفاك أمره)[٧٨].

ويوضحه ما رواه ابن أبي حاتم عن شعبة أنّه قال: (لست أعرف إذا جاء، يعني إذا حدث عن قتادة ما سمع مما بم يسمع)[٧٩]. وروى أيضاً عنه قوله: (كنت أتفقَّد فَمَ قتادة فإذا قال: سمعت وحدَّثنا تحفظته، فإذا قال: حدّث فلان تركته)[٨٠]. وجاء عنه أيضاً: (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وقتادة) قال الحافظ ابن حجر: (فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع)[٨١].

المبحث الثاني: الرواية عن الضعفاء والمتروكين

قال الخطيب في باب اختيار السماع من الأمناء وكراهة النقل والرواية عن الضعفاء: (أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الوراق، أنا محمد بن الحسين الأزدي، حدثني علي بن إبراهيم، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا الشافعي، أنا عمي محمد بن علي بن شافع، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذاك أني أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به، فأدعه لا أحدث به، قال الشافعي: كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، وكان طاوس إذا حدثه رجل حديثا، قال: إن كان حدثك حافظ عليّ وإلا فلا تحدث عنه)[٨٢].

لكن ربما روى الراوي عن الضعيف أو المتروك تعجباً منه فتحمل عنه.

قال ابن أبي حاتم: (نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي- يعني ابن المديني -قال سمعت يحيى القطان- قال: قال سفيان: شعبة يروى عن داود بن يزيد الأودي؟ تعجبا منه)[٨٣]. وقال-أيضاً-: (حدثنا أحمد بن سليمان الرهاوي فيما كتب إليَّ قال: سمعت زيد بن الحباب يقول سمعت سفيان الثوري يقول: عجبا لمن يروى عن الكلبي فذكرته لأبي وقلت له: إن الثوري يروى عن الكلبي، قال: لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكاية تعجبا فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه)[٨٤].

الخاتمة:

حمدا لله على مبدأ الأعمال وختامها، والله أعلم والموفق للصواب، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه.

هوامش البحث:

(١) قال الشيخ أ.د محمد بن مطر الزهراني﵀ في كتاب علم الرجال له: (تضمَّن المجلد الأول من الجرح والتعديل كلّه هذه التقدمة، وللمؤلف ﵀ مقدمة أخرى تقع في ثمان وثلاثين صفحة من أول المجلد الثاني من الجرح والتعديل وهي لا تقل أهمية عن تلك التقدمة الأولى).

(٢) ذكر الذهبي أنّ أبا الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب عمل ترجمة لابن أبي حاتم. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٣/٢).

(٣) (٤٥/٢).

(٤) (١٤٦/٧).

(٥) (٣٠١/٣-٣٠٢).

(٦) (٨٢٩/٣-٨٣٢).

(٧) (٢٦٣/١٣-٢٦٩).

(٨) (٣٢٤/٣-٣٢٨).

(٩) (٤٣٢/٣-٤٣٣).

(١٠) (٣٠٨/١-٣٠٩).

(١١) (٣٢٤/٣).

(١٢) هذا الكتاب من رواية ابن أبي حاتم، ويُقطع بذلك أنّه مروي من غير طريقه ابن أبي حاتم كما في حديث أبي الفضل الزهري، وحلية الأولياء لأبي نعيم. انظر: المرسل الحفي وعلاقته بالتدليس (٥٦٧/٢).

(١٣) التقدمة (ص:ط).

(١٤) ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص:١٧٣).

(١٥) التقدمة (ص:١٠).

(١٦) للذهبي ﵀ رسالة مفيدة في ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، وهي مطبوعة متداولة.

(١٧) ضوابط الجرح والتعديل (ص:٤٧).

(١٨) التقدمة (ص:١٥٣).

(١٩) ميزان الاعتدال (١٩٢/٤).

(٢٠) انظر: صحيح البخاري- مع الفتح- (٦٨٥/٨-٦٨٩)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (ص:٧٥)، وشرح فضائل القرآن من صحيح البخاري (٢٥٧/١-٢٧٤).

(٢١) واشتراطهم أن لا يخرج ذلك عن حدّ الأداء غير مخصوص بالقراءة بالألحان بل الخروج عن الأداء غير جائز وإن لم يقرأ بالألحان، وإنما اشترطوا ذلك هنا للتنبيه على أنّ مراعاة الألحان مظنّة للخطأ في الأداء للاشتغال بمراعاتها.

(٢٢) فتح الباري (٦٨٩/٨).

(٢٣) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص:٨١).

(٢٤) شرح فضائل القرآن من صحيح البخاري لابن كثير (٢٦٦/١).

(٢٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص:١٥٨-١٥٩).

(٢٦) التقدمة (ص:٢٠٤-٢٠٥).

([٢٧]) التقدمة (ص:٣٢٠).
([٢٨]) الكفاية (ص:١٣٣).
([٢٩]) التقدمة (ص:٣٢٠).
([٣٠]) التقدمة (ص:٧٠).
([٣١]) الجرح والتعديل (٣٧/٢).
([٣٢]) فتح المغيث (١١٤/٢).
([٣٣]) للأخ رضا بوشامة–وفقه الله– بحث في كلام الأقران ضوابطه وأسبابه، وللإمام الحافظ أبي محمد المعروف بأبي الشيخ جزء في ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا، طبع في دار الكتب العلمية بتحقيق سعد السعدي.
([٣٤]) التقدمة (ص:٢٠) وفي حاشية تحقيقه: كأنه كرر كلمة (عليّ) حكاية دعوى ابن إسحاق وإنكاراً لها، ووقع في ك هنا (عليّ علم) وفي ترجمة ابن إسحاق (عليّ علمي).
([٣٥]) جامع بيان العلم وفضله (١٩٢/٢).
([٣٦]) سير أعلام النبلاء (٢٧٥/٥).
([٣٧]) التنكيل (ص:٢٢١).
([٣٨]) انظر: نزهة النظر (ص:٤٣)، والتنكيل (ص:٢٢١).
([٣٩]) انظر: نزهة النظر (ص:٤٤) وضوابط الجرح والتعديل.
([٤٠]) انظر: تدريب الراوي (٤٢١/١)، وضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٣٦٩/١).
([٤١]) (ص:٤٥).
([٤٢]) أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة (٥٩٢/٢).
([٤٣]) تاريخ بغداد (٢٢٢/١).
([٤٤]) الجرح والتعديل (١٩٢/٧).
([٤٥]) تاريخ بغداد (٢٢٢/١).
([٤٦]) الضعفاء الكبير (٢٣/٤).
([٤٧]) سير أعلام النبلاء (٤٩/٧–٥٠).
([٤٨]) التقدمة (ص:٣٧).
([٤٩]) ٦/أ.
([٥٠]) سير أعلام النبلاء (٣٧/٧).
([٥١]) تاريخ بغداد (٢٢٢/١–٢٢٣).
([٥٢]) خير الكلام في القراءة خلف الإمام (ص:٣٧).
([٥٣]) الثقات (٣٨/٧).
([٥٤]) ميزان الاعتدال (٣٩١/٤).
([٥٥]) سير أعلام النبلاء (٥٠/٧).
([٥٦]) الضعفاء (٢٤/٤).
([٥٧]) التقدمة (ص:٢٠).
([٥٨]) سير أعلام النبلاء (٤/٧).

([٥٩]) التقدمة (ص:٣٣).
([٦٠]) التقدمة (ص:٣٢).
([٦١]) الكفاية (ص:١١٦).
([٦٢]) الجرح والتعديل (٢/٢٨٩-٢٩٠).
([٦٣]) معجم مصطلحات الحديث (ص:٣٤٧-٣٤٨).
([٦٤]) الصحاح (٣/١١٨٤).
([٦٥]) انظر: فتح المغيث (١/٣٠٣).
([٦٦]) الاعتصام (١/٢٧)، وانظر: دراسة منهج الجوزجاني في الجرح والبدعة (ص:٢).
([٦٧]) التي يكون التكفير فيها متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة. هدي الساري (ص:٣٨٥).
([٦٨]) من الخوارج والروافض غير الغلاة وسواهم من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ. هدي الساري (٣٨٥)، وضوابط الجرح والتعديل (ص:٩٦).
([٦٩]) التنكيل (ص:٢٢٨).
([٧٠]) اختصار علوم الحديث (ص:٨٣).
([٧١]) التقدمة (ص:١٤٨).
([٧٢]) كما في حاشية تحقيقه (رقم:٧).
([٧٣]) التقدمة (ص:١٣٧).
([٧٤]) هدي الساري (ص:٣٨٥).
([٧٥]) ثمرات النظر (ص:٨٤).
([٧٦]) انظر: علوم الحديث (ص:٧٣-٧٤).
([٧٧]) انظر: الكفاية (ص:٣٦١)، وعلوم الحديث (ص:١٧١).
([٧٨]) التقدمة (ص:١٦٢).
([٧٩]) التقدمة (ص:١٢٨).
([٨٠]) المصدر السابق (ص:١٦٩).
([٨١]) تعريف أهل التقديس (ص:٥٩).
([٨٢]) الكفاية (ص:١٣٢).
([٨٣]) التقدمة (ص:٧٤).
([٨٤]) المصدر السابق (١/٧٣).

فهرس المصادر والمراجع:

- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن –الطبعة: الأولى، ١٣٧١هـ.
- الثقات لابن حبان البُستي، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أبو الفضل العسقلاني، إخراج محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ط/١٣٨٠هـ.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، طبعة جمعية دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن

ط١/١٣٢٩هـ.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، إخراج محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي.
- الكفاية في علم الرواية بمراجعة عبد الحليم محمد وعبد الرحمن حسن، ط١.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر دار إحياء التراث العربي.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٥/ ١٤٠٤هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، نشر مؤسسة الرسالة ط٢/١٤٠٢هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط١/١٣٨٣هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عمان، طبعة المكتبة السلفية.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢/١٣٩٢هـ.
- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق عائشة بنت الشاطئ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.
- الضعفاء للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١/١٤٠٤هـ.
- اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه (الباعث الحثيث) ط٣/١٣٩٩هـ.
- نزهة النظر لابن حجر.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط باكستان ط١/١٤٠١هـ.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير، طبعة دار صادر بيروت ١٣٩٩هـ.
- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق وهبي سليمان، ط١/١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط دار العلم للملايين، بيروت.
- تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٩٥٢م.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال، ط دار ابن الجوزي ط١/١٤١٤هـ.
- أبو زرعة وجهوده في خدمة السنة لسعدي الحماشي، طبعة المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة.
- ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي لممد الثاني بن عمر موسى، نشر مجلة الحكمة ١٤٢١هـ.
- القراءة خلف الإمام للبخاري، دار الكتب العلمية.
- معجم مصطلحات الحديث للأعظمي، دار أضواء السلف ط١، ١٤٢٠هـ.
- الاعتصام للشاطبي، تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفان ١٤٢١هـ.
- دراسة منهج الجوزجاني في الجرح بالبدعة لأبي إبراهيم بن عبد الرحيم، المكتبة الإسلامية.
- ثمرات النظر للصنعاني، تحقيق رائد صبري ١٤١٧هـ.